القاهرة ، فان هذا غريب حقا ، ان هذا غير عادي » . وفي ٣ ك١ وجه ناطق بلسان المخابرات الاردنية اتهاما اوضح حين نفى وجود ١٥ حارسا اردنيا برفقة التل ، وقال ان هذا النبأ « عذر لتغطية نقص جهاز الحماية المصري » .

في هذا الجو التحريضي والمنفعل ، بدأ النظام الاردني اتخاذ الترتيبات الادارية اللازمة . فكلف احمد اللوزي وزير المالية بتسلم منصب رئاسة الوزراء ، حتى يمكن الابقاء على وزارة التل نفسها ، وعدم الخوض في أية تغييرات سياسية قبل هدوء الوضع الداخلي . وتوجه اللوزي في نفس اليوم الى القاهرة لمتابعة اشتراك الاردن في مناقشات مجلس الدفاع . وأصدر الملك حسين ايضا قرارا بتعيين محمد رسول الكيلاني ، رئيس المخابرات الاردني المشهور ، ووزير الداخلية السابق ، مستشارا شخصيا له لشؤون الامن . وسر تعيينه في اوساط المراقبين على أنه اعلان بالتوجه نحو تصعيد سياسة القمع ، اذ أدار الكيلاني طويلا عمليات قمع الحركة الوطنية الاردنية قبل حزيران ١٩٦٧ .

بعد تعيين الكيلاني مباشرة ، وصلت سرا الى بيروت ودمشق مجموعات من رجال المخابرات الاردنية ، من المؤكد انها أرسلت لتدبير عمليات انتقام ضد الشخصيات الفدائية الفلسطينية . وقد تم اعتقال مجموعة من هؤلاء في دمشق بواسطة الكفاح المسلح الفلسطيني ، وكانوا قد اجتازوا الحدود باجازات وهويات جنود في جيش التحرير الفلسطيني . اما في بيروت فقد أجرى بعض قادة المقاومة اتصالات سريعة مع المسؤولين اللبنانيين، ونقلوا اليهم المعلومات المتوفرة حول عناصر المخابرات الاردنية التي وصلت الى لبنان . وقام السيد صائب سلام بالاجتماع مع الملحق العسكري في السفارة الاردنية ببيروت وبحث معه الموضوع ، ونفى الملحق المعلومات ، وتم تبليغ ذلك لقادة المقاومة .

وحين القى الملك حسين خطاب العرش مفتتحا الدورة العادية الخامسة لمجلس النواب الاردني في ١ ك١ ، عقد بعده مباشرة مؤتمرا صحفيا قال فيه أن هناك أيد خفية وراء هذا الحادث ، ثم زاد موضحا انها أيد عربية ، وأنه لن يكشف المعلومات التي لديه الا في الوقت المناسب . وحين سئل عن موقفه من مفاوضات الوساطة في جده أجاب « ان الوقت غير مناسب للحديث عن موضوع مفاوضات جده او غيرها من المفاوضات » ، محددا بذلك المنهج السياسي النهائي للاردن تجاه حركة المقاومة . وقد قام مجلس النواب بترجمة واضحة لهذا الموقف حين أعلن عن جملة قرارات اتخذها من بينها قرار يقول « ان مجلس النواب الاردني الممثل الشرعي للشعب في ضفتي المملكة الاردنية الهاشمية ليعتبر كل زعم وادعاء بتمثيل الشعب الفلسطيني في هذه المملكة انما هو مؤامرة تنطوي على قتل الوحدة الوطنية ... وان جميع المواطنين يمثلهم جلالة الملك المعظم وسلطات الدولة الشرعية بأجهزتها المختلفة » . ويمثل هذا القرار قطيعة نهائية مع حركة المقاومة الفلسطينية التي كرست بعد عام ١٩٦٧ ، وخاصة بعد توقيع اتفاقي القاهرة وعمان ممثلة شرعية للشعب الفلسطيني . وفي ٤ ك١ كشف رئيس الوزراء الجديد أحمد اللوزي في مقابلة مع جريدة « النهار » عن قرار آخر لمجلس النواب لم يعلن عنه ، حين قال ان المجلس « طلب من الحكومة عدم السماح باقامة أية قاعدة فدائية لاية منظمة ما لم يكن هدفها الحقيقي القتال ضد العدو الاسرائيلي » ، ويؤكد هذا رفض اي عودة فدائية الى الاردن مهما كان نوعها ، بينما كان الموقف الاخير في جدة ، استعدادا لقبول عودة المنظمات التي وافقت على الوساطة . ومما يزيد الامر وضوحا ان اللوزي قال في نفس المقابلة ان الاردن « يؤمن بمقاومة منزرعة داخل الارض المحتلة » .

في ٧ ك١ صعد الاردن ردود فعله . فاعتقل مجموعات جديدة متعاطفة مع العمل الفدائي . كما اعتقل العاملين في « جمعية رعاية أسر الشهداء » وهي جمعية مستقلة لا علاقة رسمية لها بمنظمة التحرير وتصرف على عائلة وابناء أي شهيد فلسطيني تبلغ عنه . كذلك اعتقلت السلطات الاردنية العاملين في مكتب الضفة الغربية ، وهو مكتب تابع لحركة فتح ، يتولى الاشراف على ادارة بعض العمليات داخل اسرائيل والاراضي المحتلة . ومن جهة أخرى قام النظام الاردني بعقد مؤتمر موسع لرؤساء العشائر صدر عنه بيان طالب جميع الحكام العرب « باعادة النظر في مواقفهم من المنظمات الفدائية » وحمل البيان حركة فتح صراحة مسؤولية الحادث .

٢ ــ ردود الفعل العربية : اتسمت ردود الفعل العربية الرسمية ازاء الحادث باعلان الاستنكار